الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٤/٢١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٦/١
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

أثر مشكلات البيئة في توجهات السياسة الخارجية للدول النامية بعد العام2001

The Impact of Environmental Issues on the Foreign Policy Orientations of Developing Countries After 2001

ا. م. د. يسرى مهدي صالح
Assistant Professor Dr. Yusra Mahdi Saleh
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
University of Baghdad / College of Political Science
yossra.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص :

تكتسب المتغيرات أهميتها في نظام أولويات الوحدات الدولية بقدر ارتباطها بمكانة الدولة ، فكيف إذا كان هذا المتغير هو المحيط الذي تنشط في إطاره الدولة وبيئتها العامة والتي تشكل منظومة متكاملة ومتناسقة ذات طبيعة اعتمادية متكاملة تعمل وفق منظومة متكاملة وهذه المنظومة هي البيئة. والتي تتطلب صياغة توجهات متكاملة في السياسات الخارجية للدول النامية.

الكلمات المفتاحية: البيئة، مشكلات البيئة ، توجهات السياسة الخارجية للدول النامية

Abstract:

Variables within the priority systems of international actors derive their significance from their connection to a state's standing. This is particularly true when the variable in question is the environment—the broader setting in which a state operates. This environment constitutes an integrated, harmonious, and interdependent system that functions as a cohesive whole, necessitating the formulation of comprehensive foreign policy approaches by developing nations

Keywords: Environment, environmental issues, foreign policy orientations of developing nations

المقدمة

تكتسب المتغيرات أهميتها في نظام أولويات الوحدات الدولية بقدر ارتباطها بمكانة الدولة ، فكيف إذا كان هذا المتغير هو المحيط الذي تنشط في إطاره الدولة وبيئتها العامة والتي تشكل منظومة متكاملة ومتناسقة ذات طبيعة اعتمادية

متكاملة تعمل وفق منظومة متكاملة وهذه المنظومة هي البيئة ، فبدون البيئة التي تنطوي على عناصر البقاء لا يمكن للحياة إن تستمر . من هنا تنبع أهمية دراسة البيئة وأثرها في توجهات السياسة الخارجية للدول النامية : فالإنسان مثلما يحتاج إلى عناصر البقاء وهو من اهم الدوافع المحركة لسياسة الدولة الخارجية وتوجهاتها . ومن هنا تنبع إشكالية البحث التي تدور حول التساؤل الاتي :

هل تؤثر مشكلات البيئة في توجهات السياسة الخارجية للدول النامية ؟ وننطلق من فرضية مفادها : يوجد اثر سلبي لمشكلات البيئة في الأمن الدولي . وفي إطار محاولة البحث الإجابة على إشكالية البحث الذي اعتمد المدخل التحليلي فضلا عن الأسلوب الوصفي في توصيف الظواهر البيئية وتحديد مشكلاتها . عبر تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وهذه المباحث هي :

الاول الإطار المفاهيمي للبيئة ومشكلاتها ، والمبحث الثاني توجهات السياسية الخارجية في الدول النامية. والمبحث الثالث تحليل اثر مشكلات البيئة في توجهات السياسة الخارجية للدول النامية بعد ٢٠٠١.

المبحث الاول : مشكلات البيئة في الدول النامية

للبحث في مشكلة البيئة لابد من تحديد تعريف **"البيئة"** ،أول من صاغ هذا المصطلح العالم "هنري ثرو" عام ١٩٥٨ حيث وضح مفهوم هذه الكلمة وإبعادها، في حين إن العالم الألماني "ارنست هيجل" قد حددها: "بأنها العلاقة بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه"بينما نجد ان بعض الباحثين عرفها بأنها "مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر في الكائن الحي أو التي تحدد نظام مجموعة ايكولوجية مترابطة" . وفي نفس

هذا الاتجاه عرفها مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢ ومؤتمر تبليسي ١٩٧٨" بأنها مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الانسان والكائنات الأخرى". (رشيد ،١٩٨١ ، ص ٥)

فالبيئة هي التي تزود الإنسان والكائنات الحية بعناصر بقائها والموارد المادية اللازمة لاستمرار حياتها، وبالتالي فهي التي تمثل المحددات التي تحدد شروط ثقافاتنا وأنماط حياتنا وطرق تعليمنا وتربيتنا وأنماط عملنا وحدود مستوطناتنا البشرية في اطار الدولة الواحدة . غير أن المحيط الذي يحدد لنا شروط بقائنا غالبية موارده غير متجددة ولها نهاية. كما إن موارده المتجددة لها نهاية أيضا إذا لم يحسن الإنسان استخدامها . أي أن الحفاظ على البيئة جزء أساسي لضمان استمرارية الوجود وإلحاق الضرر بها تعريض الحياة للخطر، وبالتالي فان قضية البيئة ومشكلاتها تعد إحدى القضايا الأساسية التي تحكم سياسات الوحدات الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط سليم للحياة البشرية، وهذا ما جعل مشكلات البيئة التي كانت في السابق تبدو كمشكلات يمكن التعامل معها محليا، جعلها أزمات بالغة الصعوبة والتعقيد وذلك جراء تقاطع المصالح بين وحدات النظام الدولي الساعية لتحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب على حساب الوحدات الأخرى ، وهذا يتطلب صناعة توجهات موحدة للدول حيال هذه القضايا الوجودية. التي مثلها الضغط البشري على البيئة وتطلب من الدول والنامية منها مضوع البحث صياغة توجهات موحدة حيال هذه المشكلات البيئية .

الطلب الاول : مشكلات البيئة

شهدت البيئة تحديات مهددة للأمن البيئي العام لا تزال مستمرة بشكل يومي متواصل ففي كل يوم ترتفع مؤشرات الخطر البيئي ، الناجم عن تنامي حجم مشكلات البيئة التي أخذت تفرز تحديات تتعلق باستمرارية الحياة. وبسبب أهميتها سوف نبحث في أهم المشكلات التي تجابه البيئة وليس جميعها بسبب كثرتها واتساعها.

أولا : التصحر

يعرف التصحر " بأنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء في المناطق الجافة ، آو الشبه جافة ويتمثل ذلك في فقدان الغطاء النباتي لسطح الأرض بفعل عوامل مناخية كالتعرية الريا حية أو بفعل الإنسان". أي إن التصحر يحدث تغيراً سلبياً في خصائص البيئة بحيث يوجد ظروفاً تجعلها اقرب إلى البيئة الصحراوية. والتي تمتاز بعدة مظاهر أهمها : (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ١٩٨٠) .

١- انحسار الغطاء النباتي.

٢- نشاط الكثبان الرملية الثابتة.

٣- انجراف التربة.

٤- تملح التربة ونقص خصوبتها.

٥- زيادة كمية الغبار العالق في الهواء.

ومظاهر التصحر هذه تتولد نتيجة جملة من الأسباب الطبيعية والبشرية ومن أبرزها: زيادة نمو السكان في المناطق الجافة والتي تقود إلى زيادة

استنزاف الموارد البيئية أو الإفراط في قطع أشجار الغابات لأغراض الطاقة والتجارة والتوسع العمراني لأغراض الاستيطان، إما العوامل الطبيعية فهي ارتفاع درجات الحرارة على مستوى العالم، وتغير توزيع الأمطار مما يهدد المناطق الجافة بالتصحر بفعل عمليات التعرية زحف الرمال. (طلبة ، ١٩٩٥ ، ص ٩٥) وهي تجري على نطاق عالمي لتغير (٧٠%) من جملة الأراضي اليابسة وتبلغ (٣.٦) مليار هكتار أي ربع مساحة سطح الأرض وتكسب هذه الظاهرة أهمية في الدول النامية ففي كل عام يكف (٢١) مليون هكتار عن تقديم أي مردود اقتصادي [إنتاج الغذاء أو إنتاج المحاصيل التجارية أو إنتاج اللحوم] بسبب انتشار التصحر الذي أصبح يهدد العالم بان يخسر قرابة خمس التربة السطحية من الأراضي الصالحة للزراعة وخمس غابات المطر الاستوائية ونحو عشرة آلاف نوع من الأجناس الثابتة والحيوانية (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ص ٧٥)

ثانيا : إزالة الاحراج والغابات

إن هذا المورد الطبيعي الهام الذي يشكل جزءاً أساسياً في دورة الحياة الطبيعية في إنتاج الأوكسجين اخذ يتعرض إلى خطر الإزالة والتجريف. فمنذ ظاهرة الاستعمار للبلدان النامية انخفضت مساحة أراضي الغابات في العالم من (١١٠٩) كلم٢ لكل (١٠٠٠) شخص من السكان إلى (٧.٣) كم٢ لكل (١٠٠٠) شخص عام ٢٠٠٢ وهذه النسبة ارتفعت مع نهاية اول عقدين من القرن الحادي والعشرين. (يونيسيف نت) .

إن هذا الانحسار في مساحة الغابات الطبيعية والإحراج ناتج عن عدة عوامل طبيعية وبشرية، أخذت بالتركز في عالم الجنوب ففي كل سنة تفقد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (٧) ملايين هكتار، وفي كل من آسيا وأفريقيا (٤) ملايين هكتار وفي نطاق العالم لا يعاد سوى هكتار واحد مقابل (٦) هكتارات في الغابات . وقد جاء هذا الانحسار في مساحة الغابات نتيجة التطور العمراني والزراعي غير المخطط، هذا بالإضافة إلى قطع الأخشاب لأغراض صناعية كصناعة الخشب وصناعة الورق، أما العامل الآخر فهو تأثير الحرائق التي يسببها الجفاف وإهمال الإنسان، فقد قضت الحرائق على مليون هكتار مثلا في غابات إندونيسيا في عام ٢٠١٦ فقط والنسبة في تصاعد مع التقدم الزمني . (العمر ، ٢٠١٩ ، ص ٩٥) .

إن هذا الانحسار في حجم الغابات و الأحراج ناتج عن تزايد الطلب العالمي على الخشب آذ يعتقد إن استهلاك الخشب يزيد (٢٠%) كل عشر سنوات، هذا فضلا عن انحسار حجم الأراضي الصالحة للزراعة دفع بالرعاة إلى الاعتماد على الأراضي العشبية الأمر الذي انعكس على انحسار الأحراج وبالتالي اتساع نطاق ظاهرة التصحر. هذا الانحسار في حجم الغابات تظهر آثاره من خلال كوارث تعرية التربة والتخزين والفيضانات والتغيرات المناخية العالمية فعلى سبيل المثال إزالة الغابات في حوض الأمازون تسبب في انخفاض بلغ (٢٥%) في رطوبة هواء المنطقة و(١٢.٥) من الإنتاج العالمي للأوكسجين .

ثالثا : الاحتباس الحراري

الظواهر البيئية تعبر عن سلسلة ترابط متكاملة بين المتغيرات البيئية ؛ فازالة الغابات والاحراش اضعف نسبة اعادة تدوير الغازات ورفع درجات الحرارة في الكرة الارضية مولداً مايسمى الاحتباس الحراري . (منظمة آيبا نت) و هي أحد أهم المظاهر المتصلة بإفساد البيئة، فالغازات التي تحافظ على حرارة الجو وتبقيه صالحاً للاستيطان ازداد تركيزها بفعل نشاطات الإنسان. وهذا ما يطلق عليه الاحتباس الحراري إذ تحتجز الحرارة التي تحملها أشعة الشمس بفعل غازات الاحتباس الحراري كالميثان واو كسيد الكربون مع استحالة خروج الإشعاع الذي يعكسه سطح الأرض الأمر الذي يحدث ارتفاع في درجات الحرارة إلى معدل يفوق معدلها في المحيط الجوي وذلك بفعل "الدفء الكوني" فمن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة الأرض خلال المائة سنة المقبلة ما بين (١-٦) درجات مئوية من (١٩٩٠- ٢٠٩٠) وهو ارتفاع لا سابق له منذ عشرة ألاف سنة **(ايبا ، ص ٨٥)**

رابعا : النفايات السامة

تعرف النفايات بأنها مواد و أشياء يتم التخلص منها أو يزمع التخلص منها، ومن نافلة القول إن دول الشمال تنتج (٩٠%) من النفايات السامة في العالم ففي عام ٢٠٠٠ فقط تم توليد (١٣٩- ٣٧٥) مليون طن من النفايات على الصعيد العالمي كان حوالي (٥) ملايين طن منها في المناطق حديثة العهد بالتصنيع والدول النامية. (العمر ، ص ٥٨) تكون

هذه النفايات على شكل أبخرة وغازات واو تأخذ أشكالا صلبة ، سائلة، وتظهر خطورتها فيما تلحقه بالبيئة من آثار سلبية بسبب عدم معالجتهما وتحويلها إلى أشكال غير مضرة بيئيا، إن ابرز الآثار السلبية لتراكمات النفايات الضارة يتجلى في ثقب الأوزون، (مؤسسة راند للابحاث) وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات. فبالنسبة لثقب الأوزون: فعلى الرغم من كون طبقة الأوزون تحول دون انخفاض درجات حرارة الأرض لأنها تمتص ما نسبته (٢٠%) من الإشعاعات الحرارية للأرض وتحول دون دخول الأشعة فوق البنفسجية للأرض، الامر الذي ينذر بحدوث مشاكل خطيرة تهدد حياة الكائنات الحية التي تعيش على سطح الأرض وما يرتبط بذلك من تغيرات في كل من الطقس والمناخ. (مؤسسة راند ، ص ٦٨) .

أما تلوث مياه الأنهار والمحيطات التي تشكل حوالي (٧١%) من سطح الكرة الأرضية، فيقصد به" إن المياه لم تكن على مستوى كفاءة عالية مناسبة لمستوى الاستخدام الإنساني المأمون سواء أكان في الحاضر أو المستقبل" . فضلاً عن تلوث المياه يؤثر في سكان مختلف أرجاء العالم، لكن اكبر اثر يتركز في عالم الجنوب إذ يفتقر (٣٠%) من سكان الجنوب إلى القدرة على الحصول على مياه مأمونة و يفتقر (٦٠%) (يونيسف ، ٢٠٠٠) من سكان دول الجنوب إلى خدمة الصرف الصحي في حين إن هذه النسب تنخفض في دول الشمال التي كانت صاحبت الأثر الأكبر في تلوث مياه الكرة الارضية.

المبحث الثاني : توجهات السياسية الخارجية في البلدان النامية

تعرف توجهات السياسة الخارجية للبلدان النامية بانها تاريخ المحاولات الاولى لتوحيد المواقف حيال القضايا الدولية التي تواجهها البلدان النامية ، سواء بين الدول على المستوى الاقليمي او الدولي ، وذلك بالوسائل المتاحة مهما كانت، شريطة أن لا تخرج عن حدود المعقول والتناسب والشرعية.

وكثيراً ما اصطدمت هذه المحاولات بعقبات يكاد أن يكون التغلب عليها ضرباً من اللام مكن. فسيادة الدول تقف في قمة الاعتبارات التي لا يمكن تجاوزها ، علاوة على ما تفرضه هذه السيادة من ضرورات وضع المتطلبات الأمنية للدولة صاحبة السيادة في قمة هرم وظائف هذه الدولة وهواجسها.

وعليه، أصبحت توجهات السياسة الخارجية وفق شروط واعتبارات قرنة بالمصلحة القومية للدولة وارتباطها بالهاجس الذي اخذت تثيره مشاكل البيئة ، الأمر الذي تطلب قوة اندفاع عالية باتجاه التنسيق لرفع معدل التأثير في أداء الإدارة الدبلوماسية للأزمات ومنهاجيتها المعتمدة على القوة الناعمة.

التي عدت خيار اساس في توجهات السياسة الخارجية للبدان النامية. لذا سوف نبحث السياسة الخارجية للدول النامية في اطارها النظري واهم توجهاتها .

المطلب الاول : السياسة الخارجية للدول النامية

صنع السياسة الخارجية هي عملية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد ، وفي هذا الجانب تواجه البلدان النامية تحدي تحديد الهدف ، لأنه يرتبط بالإدراك المحرك لاتخاذ القرارات . وهذا يرجع الى تعدد مراكز اتخاذ القرار في الدول النامية وغياب التنسيق المفضي الى الدراسة والتحليل المنتج للقرار الموضوعي ، وهو ما يدفع البلدان النامية الى صياغة إلى صور التفاعل بين المشاركين في صناعة القرارات على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية . والى هذا يذهب محمد السيد سليم بان السياسة الخارجية :" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون لوحدة الدولة من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي". وهو بهذا التعريف يعكس التفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية . (الجبوري ، ٢٠١٨ ، ص ٧-٨) وهذا يجعل من تشابه البيئات الداخلية للبدان النامية تعتمد بدائل برامجية متشابهة الى حد ما . تدفعها البيئة الداخلية صوب هذا التشابه وتختلف عن بعضها وفق تباين سلوك صناع القرار. والى ذلك يذهب " تشارلز هيرمان" الذي عرف السياسة الخارجية بقوله : تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلهم ، والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدول الخارجية.

وهذا يقود البحث الى اهمية صنع القرار الخارجي وربطه بالتحدي البيئي ؛ فهو الركيزة الاساس التي يدور حولها مفهوم السياسة الخارجية ، ومن ثم فعندما نبحث في توجهات السياسة الخارجية فان القصد منه التفاعلات المتعلقة بعملية صنع القرار السياسي الخارجي أو تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد يصنع توجهات السياسة الخارجية بانها سلسلة من القرارات المتوالية والمتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة . لذلك تعد بمثابة الاطار النظري الموحد الذي يستوعب توجهات السياسة الخارجية كافة سواء كانت محلية أو دولية. وتقرن هذه التوجهات بالأهداف وفي موضوع البحث من الصعوبة بمكان تحديد الاهداف وتعود هذه الصعوبة إلى عاملين أساسيين هما :

١ــ أن الاهداف ليست واحدة بل متعددة ومختلفة ومتنوعة، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الجغرافية فيها وطبيعة قوة الدولة.

٢ــ أن الأهداف ليست متساوية في الاهمية بل متدرجة من حيث الاهمية وتصنف على الاساس الاتي :

اــ اهداف ثابتة للوحدة الدولية في السياسة الخارجية ومنها حماية المحيط الايكولوجي.

ب ــ اهداف طويلة الأجل للوحدة الدولية في سياستها الخارجية تضمن الامن البيئي ودوام الموارد .

ج ـ الأهداف قصيرة الأجل للوحدة الدولية والتي تعالج حالات طارئة تزامن الازمات مثل النقص الحاد في المياه بسبب موسم الجفاف ، او حالات الاختناق الناجمة عن ارتفاع معدلات التلوث التي تدفع بالدول الى تعطيل العمل للحد من حالات الاختناق.

وهذه الاهداف تحافظ على استقلال وسيادة الدولة وامنها القومي ويكون ذلك من خلال : محاولة الحفاظ على المحيط الايكولوجي، المعزز للاستدامة التنمية وهذا هدف تنظيمي تبنته الامم المتحدة وتحاول البلدان النامية نقله الى التطبيق عبر سياستها الخارجية وقد اعتمد الدول النامية التنسيق بينها لتحقيق هذا الهدف المعزز لمكانتها وقوتها في اطارها الجمعي (بوزيدي ،٢٠٢١) .

فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية والتكنولوجية والبيئية والنفسية ، والبيئية هي قاسم مشترك تنشط في اطاره العوامل الاخرى وتتكامل مع غيرها من الدول النامية التي تمتلك مؤشرات متقاربة ، والدول النامية تواجه في هذا الجانب تحدي صياغة ارادة موحدة في اطار توجه مشترك طامح لزيادة القوة وتحسين الموقف التفاوضي حيال قضايا البيئة . خاصة وان اغلب البلدان النامية هي مركزية الطابع واغلب قراراتها ذات طابع شخصي . والى هذا يذهب "**ريتشارد هاس** " في صياغة توجهات السياسة الخارجية عبر عملية صنع القرار ؛ "على أنها تلك العملية الجماعية التي يتم من خلالها اختيار

مشكلة لتكون موضوعا لقرار ما وينتج عن ذلك الاختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم الاخذ بها ووضع أحداها حيز التنفيذ والتطبيق" .

وهذا يجعل توجهات البلدان النامية في سياستها الخارجية صعبة في الوصول الى حالة التوافق ، لذا فهي تسعى جاهدة الى تبني قرارات ذا طابع جماعي . وهذه القرارات الجمعية و القواعد والخطوات التي يتبعها المشاركون في مواجهة قضايا مشتركة من اجل اختيار معين يهدف إلى حل مشكلة محددة تصوغ التوجه ، فالأخير : هو وضع اسس رسمية وغير الرسمية التي يتم بواسطتها تقييم الخيارات المتاحة والعمل على إحداث توافق فيما بينها . حيال قضايا مشتركة ويتميز هذا الاسلوب بتحديد البدائل المتاحة والمحتملة كافة وإجراء عملية تقييم كل بديل والنتائج المترتبة على كل بديل وما تأثيرها في أهداف الدولة وقيم النظام السياسي ومن ثم اختيار البديل الذي يحقق أهداف الدولة ، ويشترط لهذا الاسلوب وحدات قرارية متعددة يتوافر فيها التجانس بين أعضائها والايمان بوحدة الهدف والاتفاق على اتباع الاسلوب العقلاني (الحديثي ، ١٩٨٢، ص ٢٠٩) في احتساب الارباح والخسائر ويحدث هذا الاسلوب عندما تكون الوحدات القرارية ممثلة بفرد واحد يتصرف بمفرده في إطار مجموعة صغيرة ويقوم هذا الفرد باختيار البديل الاكثر اتساقا مع عقيدته وإدراكاته و تصوراته بمعني أن اختيار البديل الذي يقو م على تحليل ودراسة المتغيرات الدولية والاقليمية والوطنية ومدي تأثيرها في الاهداف والقيم بل أن اختيار البديل يتحدد من خلال عقيدة وتصور وإدراك القادة السياسيين . وهذا يتطلب

تنظيم يعتمد على اختيار البديل بناء على تجميع المعلومات المكتسبة والتجربة وتحويل تلك المعلومات إلى برامج تتضمن مجموعة من البدائل ومن ثم اختيار البديل الذي يتعامل مع الحالة أي الحافز مع تقويم للمعلومات والبدائل وفق التعليمات المسبقة ومع التحدي البيئي البدائل محدودة لان القضايا البيئية معدومة المرونة ، وعليه فإن هذا الاسلوب يعتمد على التحليل العقلاني و على معيار اعتقاد صانع القرار وإدراكه وتصوراته وإنما اختيار البديل الذي يحقق أهداف الدولة بحدوده الدنيا دون تقاطعه مع البلدان النامية التي تنسق معها مواقفها الدولية حيال قضايا البيئة مثل التنسيق بين رونـدا وبوروندي حيال تصحر ، اي ان المتغيرات الداخلية تؤثر في متغيرات البيئة العملية الخارجية والتنظيمية التي يقع عليها رد الفعل ونتائجه الخارجية. وهي تلك التي تنشا نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى وتسمى النسق الدولي والتفاعلات بين الدول النامية:

١ـ النسق الدولي : وينطوي عليها عدة عوامل وهي عدد الوحدات الدولية وماهيتها وبنيان النسق الدولي المتصل بالدول النامية حيال البلدان المتقدمة وهذا يقود الى المستوي المؤسس للنسق الدولي والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف الدولية التي اخذت تدرج التعاون البيئي في جدول اعمالها (طويل ، ٢٠١٧ ، ص ٣١)

٢ـ التفاعلات الدولية : إذ تتأثر السياسة الخارجية بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى وتشمل المواقف الدولية والتي تعرف بالحافز المباشر الناشئ من البيئة الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب

من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه. وقد كانت عملية تأثير الوضع الخارجي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي تأثير . وأصبحت القيمة الخارجية تأخذ دوراً هاما في التأثير على القرار ومدى تنفيذه وظهرت هذه الأهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات منها: وجود المنظمات الدولية ، منظمة الأمم المتحدة ،منظمات حقوق الأنسان ومنظمات المجتمع المدني.

لقد اخذت قرارات البلدان النامية الخارجية طابعا دوليا ذا بعد تنظيمي يوافق القانون الدولي للحفاظ على وحدة الاجماع الدولي خاصة حيال القضايا المركزية ومنها مشاكل البيئة ، فالأصل في قوة الاجماع هو الحفاظ على وحدة الموقف في المنظمات الدولية وهذا ما يدفعها صوب التكتل و وحدة الموقف الخارجي . لما لها من اهمية في مسايرة اهداف ومناهج وافكار وحدة الموقف في اطار الوحدات الدولية التنظيمية وهي جزء من وحدات دولية يتأثر بمركزية القرارات في النظام الدولي لخلق حالة ضغط كما يعرفها "البروفيسور جان ميثو" ((الضغط باتجاه الدفاع عن المصالح المشتركة لأعضائها وتعمل بكل ما اوتيت من وسائل مباشرة او غير مباشرة للتأثير وتوجيه الرأي العام)). (ريغم ، ٢٠١٧) وهدفها ممارسة ضغوط دولية ، بقصد التأثير على القوى المركزية في النظام الدولي.، وطلب المزيد من المزايا التفضيلية الجديدة والتأثير في صناعة السياسة الخارجية خدمة لمصالحها وهدفها ممارسة ضغوط شعبية ، بقصد التأثير على السلطات التنفيذية والتشريعية القائمة بقصد الحفاظ على وحدة

الاجماع الدولي. بوجه المشاريع التي تضر بالبيئة و تأتي عبر جماعات الضغط على هيئة مشاريع تستنزف البيئة ولا تراعي شروط الانبعاث الغازي والتجريف المضر للبيئة .إن هذه الشركات تعتبر بحق أقوى قوة ضاغطة ، لما تملك من الوسائل الخاصة في تنفيذ أهدافها والوصول إلى تحقيق غاياتها عن طريق التنظيم والتخطيط ورأس . الذي تستخدمه القوى المركزية في النظام الدولي حيال مراكز القرار في البلدان النامية لتمرير اهدافها الاقتصادية واستثماراتها عبر الشركات متعددة الجنسيات . لدرجة أن الحكومات في البلدان النامية أصبحت تعتمد عليها كثيراً في تنفيذ سياستها الخارجية وأصبحت الحكومات هي الحامية لهذه الشركات لما تملك من قدرة فائقة في إنشاء مراكز البحوث العلمية التي تضم إليها خبراء العالم والقدرة على إنتاج رؤوس الاموال واعادة تنظيم الحكومات حتى تتسق سياساتها الخارجية مع السياسات الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات . خاصة وان الشركات تركز جهدها في الدول التي تمتلك موارد طبيعية كبيرة . واندفاع هذه الشركات دائما ما يقرن بوفرة الموارد الطبيعية التي يرى فيها البحث إحدى الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها الدولة ، إذا امتلكت قدراً كافيا من الموارد الطبيعية داخل حدودها وضمن نطاق سيادتها ، شريطة استغلال تلك الموارد الاستغلال الأمثل وتزداد قيمة الموارد الطبيعية عندما تقترن بتوفير الدولة تقنية التكنولوجيا ووسائل الإنتاج المتطورة بقصد تعبئيه الموارد والثروات الطبيعية التي دائما ما تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات ، فتوفر هذه الموارد, واستثمارها من

قبل الشركات متعددة الجنسيات من شانها أن تحدد توجهات الدولة في سياساتها العامة والخارجية ، فيما إذا كانت تستطيع أن تؤدي دورا في العلاقات الدولية ويأتي على رأس هذه الموارد؛ النفط والغاز والمعادن والحديد والنحاس والذهب . وهنا تبرز اهمية تحليل توجهات السياسة الخارجية للدول النامية.

المطلب الثاني : التوجهات الخارجية

وفق معطيات صنع السياسة الخارجية وتحديد المفهوم الاجرائي للسياسة الخارجية التي اعتمدها البحث : فهي قواسم مشتركة تتبناها الدول النامية حيال مشاكل دولية ، لا تجعل سياسات البلدان متطابقة بل تجمعها على قواسم مشتركة حيال ظواهر التحدي البيئي ، التي اصبحت تحديات دولية الطابع بعد ان كانت يحكمها البعد الوطني . خاصة وان معضلة التنمية مقابل الحفاظ على البيئة هي من ابرز التحديات التي تفرض على توجهات السياسة الخارجية للدول النامية؛ كتغير المناخ ولم ترى البلدان النامية كما قدمنا بانها لم تكن المتسبب الرئيسي فيها تاريخياً ، وهذا جعل سياستها الخارجية حيال الدول المتقدمة يحكمها طموح النمو الاقتصادي السريع الذي تسعى اليه للتخفيف من ضغط شعوبها والالتزامات البيئية التي فرضتها مجموعة الـ ٧٧ . وهذا التحدي حكم محددات السياسة الخارجية للدول النامية في المفاوضات البيئية مثل مؤتمرات المناخ (najim , 2005 , p 13) .

تميل السياسة الخارجية للدول النامية حيال البيئة إلى تقديم العدالة المناخية ونقل التكنولوجيا والمساعدات المالية كشروط مسبقة للالتزام بالمعايير البيئية الدولية وقد ذكرت البلدان النامية هذه المطالب في اطار اجتماعات مجموعة الـ ٧٧، وهذا الطرح الواقعي تتبناه النظرية الواقعية (Realism): تُفسر كيف تنظر الدول النامية للقيود البيئية الدولية كتهديد لسيادتها وتنميتها الاقتصادية" التي تشكل أساس قوتها الوطنية . وهذا يفسر علاقة التبعية بين المركز والمحيط كما يصفها محمود عبد الفضيل النظرية الاعتمادية (Dependency Theory) : ترى أن القوانين البيئية الدولية الحالية قد تُستغل كنوع من "الاستعمار الأخضر أو "الإمبريالية البيئية". وهذا يضع معادلة الامن البيئي وفق المتغيرات الفرعية التي اشار اليها البحث وهذه المتغيرات قد عملت كمحددات لتقييد نمو الدول النامية لصالح الدول المتقدمة . واغفلت مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وهو الحجر الزاوية في القانون الدولي البيئي بموجب اتفاقية ريو ١٩٩٢، واتفاق باريس ٢٠١٥، والذي يقر بأن الدول المتقدمة تتحمل العبء الأكبر تاريخياً. فقد ادركت الدول النامية بأن الفقر الذي اوجده العلاقة بين المركز والمحيط اكبر ملوث يحدد توجهات سياستها الخارجية. (alexander , 2025)

وهذا المحدد دفع البلدان النامية صوب سياسات تنموية تهدف الى تبني نهج تصنيع جديد وتوطين الصناعات المتقادمة على اراضيها ، وقد لعبت الشركات متعددة الجنسيات الدور الاكبر في هذا التوجه كما قدمنا .

مما رفع من معدل استهلاك الوقود الأحفوري الرخيص لرفع مستويات النمو الاقتصادي. وهذا دفع بالبلدان النامية الى اعتماد نهج التكتلات الاقتصادية فكانت تجربة الاسيان التي دعمت من قبل الولايات المتحدة الامريكية . وهذا دفع بالدول النامية الى تبني نهج مقارب دون اغفال مصالح الدول في اطارها العام فقد دعت الصين والهند في توحيد صوت الدول النامية للمطالبة بتمويل المناخ . فالضعف الهيكلي والهشاشة : التي تعانيها البلدان النامية والصغيرة منها ؛ مثل الدول الجزرية الصغيرة أو دول إفريقيا جنوب الصحراء هي الأكثر تضرراً من الجفاف والفيضانات رغم قلة انبعاثاتها. وهذا يمثل اهم توجه للبلدان النامية في بناء قوى ناشئة توازن بين القيادة المناخية العالمية وحماية صناعاتها الثقيلة مجموعة الدول الجزرية الصغيرة :(AOSIS) التوجه الخارجي الراديكالي والمطالب بالتعويضات الفورية (صندوق الخسائر والأضرار) لأن قضايا البيئة تمثل لها مسألة "وجود ." التحديات والآفاق المستقبلية معضلة التمويل فجوة المليارات الموعودة من الدول المتقدمة شروط نقل التكنولوجيا الصديقة . أي ان الاشكالية الاساس تقرن بالفجوة بين احتياجات النمو وبين التلوث البيئي .

المبحث الثالث : تحليل اثر مشكلات البيئة في سياسة البلدان النامية الخارجية بعد ٢٠٠١

شكل عام ٢٠٠١ نقطة تحول محورية في مسار السياسات الخارجية للبلدان النامية، ليس فقط بسبب تداعيات أحداث ١١ سبتمبر الجيوسياسية، بل أيضًا بسبب التحولات العميقة في ملف البيئة وتغير المناخ. ففي هذا العام نفسه، انسحبت الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو، مما خلق فراغًا في القيادة المناخية العالمية دفع دول الجنوب العالمي إلى إعادة تقييم أولوياتها واستراتيجياتها الخارجية . كما شهد العام ذاته انطلاق جولة الدوحة للتجارة العالمية، التي هدفت إلى تحقيق ازدهار اقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستقرار في الدول الهشة، لكنها سرعان ما اصطدمت بعقبات سياسية واقتصادية كشفت عن التباين العميق في المصالح بين الشمال والجنوب .

لم تعد قضايا البيئة مجرد هامش في أجندة العلاقات الدولية، بل تحولت إلى محور رئيسي في صياغة السياسات الخارجية للدول النامية، وأصبحت تؤثر بشكل مباشر على مواقفها في المحافل الدولية، وعلاقاتها الثنائية مع الدول المتقدمة، واستراتيجياتها التنموية. هذا التحول يعكس إدراكًا متزايدًا بأن التحديات البيئية، وعلى رأسها تغير المناخ، لا تعرف حدودًا سياسية، وأن معالجتها تتطلب تشابكًا معقدًا بين المصالح الوطنية والالتزامات الدولية.

المطلب الاول: من الهامش إلى المركز: تطور أولويات البيئة في السياسة الخارجية للدول النامية

في هذا المطلب من الدراسة تحليل اثر توجهات البلدان النامية فقد مثلت مرحلة ما بعد كيوتو الوعي بالمخاطر المشتركة. قبل عام ٢٠٠١ كانت قضايا البيئة في السياسات الخارجية للدول النامية غالبًا ما تُطرح في سياق الحماية من الإملاءات البيئية للدول المتقدمة، أو كأداة للتفاوض حول المساعدات التنموية. لكن انسحاب الولايات المتحدة من بروتوكول كيوتو غيّر المعادلة؛ إذ أدركت الدول النامية أن التغير المناخي يمثل تهديدًا وجوديًا مباشرًا لمصالحها، وأن الاعتماد على الدول المتقدمة في قيادة الجهود المناخية لم يعد مضمونًا . وهذا مطلب قديم متجدد فكما قدم البحث ان الصين والهند يمثلان التوجه الجديد للبلدان النامية وهو مطلب قديم تبنته الهند منذ مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ ، وعادة وجددت الدعوة رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي في مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢ عن جوهر معضلة الدول النامية بقولها: "الفقر هو أسوأ أشكال التلوث" ، وهي مقولة ظلت تحكم مقاربة هذه الدول للقضايا البيئية لعقود. فالفقر هو الذي فرض على البلدان النامية القبول بشروط التصنيع على اراضيها المضرة بالبيئة وصنع العديد من ازمات البيئة المتتالية . وقد اضحت هذه القضايا الاستثمارية وسيلة ضغط على البلدان النامية التي سعت جاهدة عبر توجهاتها في السياسة الخارجية الى تحويل الاضرار الناجمة عن الاستثمار الاجنبي المباشر الى موقف يجمع الدول النامية صوب التعويض عن الاضرار

البيئية لذا اوجد هذا الضغط تعاطف دولي وخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي استخدم القضايا البيئية في علاقته مع الدول النامية. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢ استراتيجية متكاملة لإدراج القضايا البيئية في سياساته الخارجية، تشمل الحوار السياسي مع الدول الثالثة، والتجارة، والتعاون الإنمائي . وقد نصت هذه الاستراتيجية على ضرورة تضمين الاهتمامات البيئية في أدوات وبرامج التعاون مع الدول النامية . ونجحت بإدخال الية تعديل الكاربون الحدودية لتناسب البلدان النامية اكثر (CBAM) التي بدأ تطبيقها في منتصف العقد الثاني من الألفية الثالثة مثالاً صارخًا على كيفية استخدام القضايا البيئية كأداة للضغط الاقتصادي. إذ تنظر إليها الدول النامية، وخاصة في إندونيسيا وكينيا والبرازيل، على أنها "حمائية متنكرة في ثوب البيئة" . هذه الآلية تُعاقب الدول النامية على مسيرتها في التصنيع، وتُعتبر بمثابة سحب لسلم التنمية من تحت أقدامها بعد أن صعدت عليه بضع درجات فقط . وقد دفع ذلك الدول النامية إلى تضمين هذه القضايا في أجنداتها التفاوضية في منظمة التجارة العالمية ومؤتمرات المناخ.

المطلب الثاني : تأثير الأزمات البيئية المتتالية

وهذا المطلب يمثل تطبيقات توجهات السياسة الخارجية بعد الفترة الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٥ فقد شهد النظام الدولي سلسلة من الأحداث المناخية والبيئية الناجمة عن اختلال التوازن البيئي والتي كبدت هذه البلدان النامية خسائر مادية وبشرية اثرت بشكل سلبي في البلدان

النامية، وقد تدرجة بين ؛ الأعاصير المدمرة في منطقة الكاريبي إلى موجات الجفاف في إفريقيا والفيضانات في جنوب آسيا. وفقًا لتقديرات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأحداث المناخية في عام ٢٠٢٤ وحده حوالي ٣٢٠ مليار دولار، بزيادة الثلث عن العام السابق . هذه الخسائر المتصاعدة حولت قضية البيئة من مسألة نظرية إلى أولوية عملية ملحة في السياسات الخارجية للبلدان النامية، حيث باتت الدول النامية تسعى إلى حشد الدعم الدولي للتكيف ومواجهة الخسائر والأضرار. وقد حملت هذه الاضرار الى مفاوضات المناخ معتبرة اياها كمنصة للتعبير عن توجهات سياستها الخارجية لتوطين مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والطاقات المختلفة" (CBDR–RC) حجر الزاوية في الموقف التفاوضي للدول النامية منذ مؤتمر ريوديجانيرو ١٩٩٢ والى هذه المرحلة . هذا المبدأ لم يكن مجرد شعار قانوني، بل أصبح أداة دبلوماسية فعّالة في السياسة الخارجية للدول النامية، حيث يُستخدم للمطالبة بتحمل الدول المتقدمة، بصفتها المساهم التاريخي الأكبر في الانبعاثات وقد اقره مؤتمر ريوديجانيرو وقد عدت البلدان النامية هذا الاقرار نصراً لسياستها الخارجية ،وتحديد المسؤولية الأساسية في تمويل جهود التخفيف والتكيف في الدول النامية. في عام ٢٠٢٥، ومع اقتراب الذكرى العاشرة لاتفاق باريس، شددت مجموعة الـ٧٧ والصين على أن العمل المناخي يجب أن يكون موجهًا بحسب الظروف الوطنية المتنوعة للدول النامية، مع التأكيد على أن العدالة المناخية يجب

أن تكون الأساس الذي يقوم عليه العمل المناخي العالمي . وقد تحول هذا المبدأ من موقف دفاعي إلى أداة هجومية في المفاوضات، حيث تستخدمه الدول النامية للمطالبة بزيادة التمويل ونقل التكنولوجيا.

أدت القضايا البيئية إلى تعزيز التعاون بين الدول النامية، حيث وجدت الدول النامية في التحديات المشتركة أرضية للتنسيق السياسي. ولعل أبرز مثال على ذلك هو التحالف الذي قادته مجموعة الـ٧٧ والصين لإدراج مسار "الانتقال العادل" (Just Transition) في نتائج مؤتمر المناخ COP28، هذا الطرح الصيني يواجه تحدي الاعتماد من البلدان النامية التي ترى ان الصين اجتازت مرحلة التنمية الاقتصادية ودخلت صوب النمو المنافس دولياً للدول المتقدمة . غير ان البلدان النامية تقر ان الصين دافعت عن ضرورة التأكيد على احترام مراحل التنمية المختلفة واحتياجات أمن الطاقة . كما نجحت الدول النامية في دفع إنشاء صندوق الخسائر والأضرار في COP27 وإطلاقه رسميًا في COP28 (فاو نت) والذي يمثل جهداً تعويضياً ترغب به البلدان النامية والذي مثل أهم التحولات في سياسات البلدان النامية الخارجية في القرن الحادي والعشرين اي الانتقال من ثوابت مجموعة ال ٧٧ صوب الثوابت التي اقرها كيتو ، هو انتقالها من كونها "متلقية للقواعد" إلى "مشاركة نشطة" بل "شاركة في وضع القواعد" في الحوكمة المناخية العالمية . فبينما كانت اتفاقية كيوتو تعكس معادلة بيئة جديدة تم فيها اقرار ضمني بمعاملة الدول الاولى بالرعاية ، غير انها في الجنبة السياسية- الاقتصادية عكست هيمنة الدول

المتقدمة على صياغة الإطار المناخي، شهدت مفاوضات باريس وما بعدها دورًا متصاعدًا للدول النامية في تشكيل ملامح الاتفاقيات والقرارات. تمهيداً لتأسيس شراكة جديدة تتوجه صوب الصين ودول أخرى في الجنوب العالمي. وقد برزت مبادرة الحزام والطريق الخضراء كبديل يقدم تمويلاً وتكنولوجيا بشروط أقل قيودًا . وكذلك مجموعة شنغهاي والبريكس التي أعادت تشكيل السياسات الخارجية للدول النامية. فبينما أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن التمويل المناخي بلغ ١١٥.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ محققًا بذلك وعد الـ١٠٠ مليار دولار سنويًا، إلا أن هذا التحقق جاء متأخرًا عامين . والأكثر إشكالية أن هذا التمويل جاء في الغالب على شكل قروض وليس منحًا، حيث شكلت المنح أقل من ٣٠% من الإجمالي، وذهبت حصة الدول الأقل نموًا إلى ٢١% فقط من إجمالي التمويل . وهذا جعل فجوة التمويل في الدول النامية محرك لسياستها الخارجية تُعد فجوة التمويل الهائلة بين الاحتياجات الفعلية للدول النامية والتمويل المتاح محركًا رئيسيًا للسياسات الخارجية لهذه الدول. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الخسائر والأضرار المناخية السنوية في الدول النامية تبلغ ١.٢ تريليون دولار، بينما تبلغ تكاليف التكيف السنوية حوالي ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، اي ان التحول في نهج الاعتماد الخارجي القائم على فكرة الترابط وتوزيع الاعمال في النظام الاقتصادي الدولي سيضل قائم ومحكومة باتفاقيات بريتون وودز لسد الفجوة الاستثمارية التي تواجهها البلدان النامية . (فاونت) فقد دفعت هذه الفجوة

الدول النامية إلى تبني مواقف أكثر حدة في المحافل الدولية، حيث تطالب بآليات تمويل مبتكرة مثل توجيه حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي نحو تمويل المناخ غير ان حقوق السحب الخاصة تحكم بقاعدة نسب الاسهام والتي تعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر المساهمين فيها ، لذا ان تبني سلوك جمعي للبدان النامية سيشكل موقف تفاوضي مهم .

الخاتمة

شهدت السياسات الخارجية للدول النامية تطورًا من مقاربة المواجهة مع الدول المتقدمة حول قضايا البيئة إلى مقاربة تقوم على تحديد المصالح المشتركة. فقد أدركت هذه الدول أن تغير المناخ يشكل تهديدًا للجميع، وأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يمثل فرصة تنموية وليس مجرد عبء. ويتجلى ذلك في تزايد استثمارات الدول النامية في الطاقة المتجددة، وفي تبنيها لخطط التنمية المستدامة التي تدمج الأهداف البيئية مع الأهداف الاقتصادية. فقد خطت دول مثل الصين خطوات مهمة في هذا الجانب تتبعها في ذلك البرازيل والهند، في استخدام نموذجها التنموي الأخضر كأداة للقوة في سياستها الخارجية. فالصين تقدم نفسها كشريك عملي يشارك التكنولوجيا ويبني القدرات المحلية، على النقيض من النماذج الغربية التي ترى أنها مشروطة وبطيئة ومرتبطة بالبيروقراطية والسياسات أكثر من ارتباطها بالحاجة والإلحاح . وقد نجح هذا النهج في بناء تحالفات جديدة وتوسيع النفوذ السياسي للصين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. مع ذلك، تواجه الدول النامية تحديات داخلية في

تنسيق مواقفها الخارجية، حيث تتباين مصالحها وفقًا لمراحل تطورها وموقعها الجغرافي. فالدول المصدرة للنفط مثل روسيا والإمارات العربية المتحدة والعراق وايران لديها مصالح تختلف عن الدول الجزرية الصغيرة المهددة بالغرق، والدول الصناعية الصاعدة مثل الصين والهند لديها أولويات تختلف عن الدول الأقل نموًا التي تركز على التكيف وتعويض الخسائر . هذا التنوع يستغله المفاوضون من الدول المتقدمة لتعزيز مواقفهم وإضعاف وحدة الجنوب العالمي. وهذه المعطيات ستعزز من موقع الدول النامية في المنظمات الدولية ، وهذا يفرض التزام مضاعف لتحقيق وتعزيز اليات التنسيق، وتطوير قدراتها التفاوضية، وتوحيد مواقفها قبل المفاوضات الرئيسية.

المصادر العربية :

١. رشيد ، احمد . علم البيئة معهد الإنماء العربي. بيروت ،١٩٨١.
٢. طراف ، عامر محمود . أخطار البيئة والنظام الدولي .ط١. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر . بيروت ،١٩٩٨.
٣. حمدان ، هشام . الضوابط البيئية واثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي.مجلة الأمن القومي .عدد٣. بغداد ، ١٩٩٤.
٤. فهمي ، عبد القادر محمد . في مفهوم الأمن القومي والأمن القومي العربي. مجلة الأمن القومي . عدد٣. بغداد ، ١٩٨٨.
٥. الدباغ ، ضرغام عبد الله . قضايا الأمن القومي والقرار السياسي. ط١ . بغداد،١٩٨٦.
٦. النداوي ، محمد جاسم . الأمن الدولي والمنطقة العربية . افاق عربية . المجلد الثالث ،١٩٨٥.
٧. العمر ، مثنى عبد الرزاق . التلوث البيئي . ط١. دار وائل للنشر . عمان،٢٠٠٠.

٨. كندي ، بول . : الاستعداد للقرن الحادي والعشرين. ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود. دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٣.
٩. دخول القرن الحادي والعشرين . تقرير عن التنمية في العالم . البنك الدولي . نيويورك، ٢٠٠٠.
١٠. طلبة ، مصطفى كمال . إنقاذ كوكبنا.....التحديات والآمال. ط٢.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ، ١٩٩٥.
١١. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك . سلسلة عالم المعرفة .الكويت. تشرين الاول ، ١٩٨٩.
١٢. غريفش ، مارتن وتيري اوكلاهان. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية . مركز الخليج للأبحاث . دبي الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٨.
١٣. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : مستقبلنا المشترك. سلسلة عالم المعرفة . الكويت .تشرين الأول ، ١٩٨٩.
١٤. طويل، نسيمة . ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد (١). المجلد (٦). جامعة باتنة. الجزائر، ٢٠١٧، متاح على الرابط الآتي:
١٥. https://asjp.cerist.dz/en/article/36788
١٦. ريغم، جميلة . التنافس الأمريكي الصيني على الطاقة في افريقيا دراسة حالة: السودان، أطروحة دكتوراه (منشورة الكترونيًا)، قسم العلاقات الدولية. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر. الجزائر، ٢٠١٧، . متاح على الرابط الآتي:
١٧. https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/3692/1/%D8%AF.831.320.pdf

المصادر الانكليزية :

1. Najam, A. Developing Countries and Global Environmental Governance: From Stockholm to Kyoto and Beyond. 2005 . https://openknowledge.fao.org/items/07682b4a-e1df-4fa0-94db-5ee13350a38c